



أعلنت وزارة الطاقة الإسرائيلية في الرابع من تشرين الثاني لعام 2018 أنه سيتم قريباً تدشين الجولة الثانية من مناقصات الحصول على رخص للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في "جميع المناطق الاقتصادية الخالصة"، بما فيها منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تشمل المياه المتنازع عليها على حدود فلسطين، والتي لم يتم تسويتها بعد بموجب اتفاق ترسيم الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطين. [1]

وخلال الجولة الأولى التي حدثت العام الماضي، قامت إسرائيل بعرض 26 مجمماً نفطياً للمناقصة، منها أربعة مجمّمات نفطية واقعة في المياه المتنازع عليها قبالة شواطئ قطاع غزة (المجمعات 26 و 27 و 36 و 66). وقال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال ستينيتز "إن فتح باب العطاءات أو المناقصات يشكل الخطوة الأولى لعملية التنقيب عن جميع مصادر النفط والغاز الطبيعي في المناطق الاقتصادية الخالصة مما سيعود بالمنفعة على المواطن الإسرائيلي".

[2]

من جانب آخر، يمتلك الفلسطينيون الحق في تقرير مصيرهم، بما في ذلك السيطرة الدائمة على مواردهم الطبيعية الواقعة في الجرف القاري لفلسطين، والتي تشتمل على مصادر الغاز الطبيعي بالإضافة إلى المصادر الأخرى المحتملة وجودها في المياه المتنازع عليها.

إن منح مثل هذه الرخص هو محاولة واضحة لتغيير "حقائق البحر" بهدف خلق وتوسيع مناطق اقتصادية خالصة لإسرائيل، في الوقت الذي تمنع فيه قوات الاحتلال العسكري الإسرائيلي الفلسطيني من استخدام البحر والتنقيب عن حقول الغاز الطبيعي مثل حقل "غزة مارين" والمحل الحدودي إلى جانب العديد من حقول الغاز الأخرى المتوقع وجودها في أعالي البحار. وتقوم إسرائيل بذلك عن طريق فرض إغلاق عسكري على القطاع، إضافة إلى حصار بحري، يؤثر بشكل كبير على المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة.

وتجدر الإشارة إلى امتناع العديد من الدول عن الدخول في مناقصات تخص المياه الفلسطينية الإسرائيلية المتنازع عليها في العام الماضي. إذ تم إصدار خمس رخص فقط للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المجمعات النفطية (12 و 21 و 22 و 23 و 33) لصالح شركة إنيرجيان الهندية والمشاركة (ONGC Videsh, Bharat PetroResources): الهندية الشركات من مجموعة جانب إلى، يونانية وغاز نفط شركة وهي (Energean) للنفط، وشركة نفط الهند)، التي حصلت على رخصة للتنقيب عن الغاز في المجمع النفطي رقم 32.

[3]

وفي الرابع من تشرين الثاني لعام 2018، أعلن عن نية إسرائيل عرض المجمع البحري رقم 19 للمناقصة.

تحدّر مؤسسة الحق الدول الأطراف الثالثة والشركات الدولية التي تسعى إلى إنشاء أعمال تجارية في المياه الملاصقة لسواحل قطاع غزة من كونها ستشارك في أعمال واقعة ضمن مياه متنازع عليها. يجب أيضاً على هذه الشركات أن تعلم أنه وبمجرد القيام بأعمالها في مناطق نزاع، فإنه يجب عليها أن تتصرف بعناية وحذر بالغين. [4] فمن الواضح أن إسرائيل تتحكم عسكرياً بمياه قطاع غزة من خلال الحصار البحري، [5] وهي منطقة نزاع مسلح قائم. وعند القيام باستخراج الغاز من السواحل المحاذاة لإسرائيل، على تلك الشركات أن تضمن الحفاظ على حقوق الإنسان وعدم انتهاكها بأي شكل من الأشكال على طول سلسلة الإمدادات. إذ تصبح هذه القضية مهمة عند قيام إسرائيل بتصدير الغاز عبر أنابيب من إسرائيل مروراً بالمناطق البحرية الفلسطينية الواقعة تحت الحصار البحري إلى الدول الثالثة. إن قتل عدد من الصيادين الفلسطينيين المدنيين والعقوبات الجماعية التي تنفذها إسرائيل بحق مليوني فلسطيني في قطاع غزة بهدف تأمين البنية التحتية للغاز الطبيعي، قد ترقى إلى انتهاكات صارخة وجسيمة للقانون الدولي إلى جانب المسؤولية الجنائية الفردية.

[1] وزارة الطاقة "تحديد المجمعّات النفطية التي ستعرض للمناقصة" > <http://www.energy-sea.gov.il/English-Site/Pages/Offshore%20Bid%20Rounds> > [/Tender_Block_Delineation.aspx](#)

>

[2] وزارة الطاقة "شركات يونانية وهندية تشارك في مناقصة بخصوص المجمعّات البحرية في إسرائيل"

<http://www.energy-sea.gov.il/English-Site/Lobby/Articles/Pages/Companies-from-India-and-Greece-Bidded-on-Gas-and-Oil-Exploration-Blocks-Offshore-Israel.aspx>.

[3] وزارة الطاقة "المبحث عن النفط والغاز الطبيعي في إسرائيل" <http://www.energy-sea.gov.il/English-Site/Pages/HomePage.aspx> : رويترز "إسرائيل تعلن عن مشروع نفط وغاز جديد شرقي البحر الأبيض المتوسط" (4112018) هاآرتس <https://www.haaretz.com/israel-news/israel-announces-new-oil-and-gas-venture-in-eastern-mediterranean-1.6618199> وزارة الطاقة "منحت وزارة الطاقة الإسرائيلية مجموعة من الشركات الهندية رخصة لاستخراج النفط والغاز" <http://www.energy-sea.gov.il/English-Site/Lobby/Articles/Pages/The-Israeli-Energy-Ministry-has-granted-an-oil-gas-exploration-license-to-an-Indian-Consortium.aspx>

[4] بيان بخصوص الآثار المترتبة على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان فيما يخص المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من اختصاصات الفريق العامل على قضية حقوق الإنسان والشركات متعددة الجنسيات والشركات التجارية الأخرى، 6/6/2014، ص9.

[5] إخطار للملّاحين، 2009.1.